

البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي بين التراث النظري الغربي والإخفاق الإمبريقي –
علم الاجتماع أنموذجا – (دراسة نظرية)

The research in social sciences in arab society between western theoretical heritage
and empirical failure – sociology as a model –(theoretical study)

سليمة بوخيطة^{1*}، ياسمينة كتفي²

¹ قسم علم الاجتماع، جامعة المسيلة (الجزائر)، salima.boukheit@univ-msila.dz

² قسم علم الاجتماع، جامعة المسيلة (الجزائر)، ketfiy@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/02/11

تاريخ الإرسال: 2020/12/31

ملخص :

منذ ظهور علم الاجتماع ومقارنة مع غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، كان هو العلم الأكثر اهتماما بدراسة الإنسان في نسقه الكلي والأكثر تركيزا على مختلف المجالات الحياتية للمجتمعات البشرية، وبذلك لعب دورا أساسيا في تطورها. كون الباحثين السوسيوولوجيين يسعون إلى بلورة فكرهم الاجتماعي بما يخدم خصوصيات مجتمعاتهم الحضارية والقيمية.

لكن وفي ضوء التراث التنظيري لهذا العلم والذي يعكس البيئة الغربية التي نشأ فيها من ناحية ومن ناحية أخرى الواقع المعقد الذي يمارس في ظلّه الباحثون مهامهم في المجتمعات العربية عموما والجزائر خصوصا، تطرح مسألة درجة النجاح والتوفيق أو الإخفاق من طرفهم عندما يتعلق الأمر بواقع هذه المجتمعات ذات الخصوصية السوسيو تاريخية، وباعتمادنا على تحليل نتائج بعض من التراث النظري المتوفر حول مختلف جوانب الموضوع، توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمحور حول مسألة جوهرية وهي وجود قطيعة شبه كلية بين البحث السوسيوولوجي والواقع، حيث طغى عليه التوجه الأكاديمي، وبالتالي حدث خلل في واحدة من وظائفه الأساسية وهي خدمة المجتمع.

كلمات مفتاحية: العلوم الاجتماعية : علم الاجتماع : المجتمع : التنظير : الإخفاق.

Abstract:

Since the emergence of sociology and compared with other social sciences, it has been the science most concerned with the study of man in his overall system and more focused on the various areas of life of human societies, and thus he played a fundamental role in its development. The fact that sociological researchers seek to crystallize their social thought in a way that serves the peculiarities of their cultural and value societies.

the question of the degree of success, success or failure on their part when it comes to the reality of these societies arises Socio-historical peculiarity, and by relying on analyzing the results of some of the available theoretical heritage on various aspects of the topic, we reached a set of results centered around a fundamental issue, which is the existence of a quasi-total rupture between sociological research and reality, as it is overwhelmed by academic orientation, and thus a defect occurred in one of its basic functions. It is community service.

Key words: social sciences ; sociology ; society ; theoretic ; failure.

* المؤلف المراسل

تعاني كل المجتمعات في الوقت الراهن من أزمة شاملة، تتجلى بوضوح على أنها أكثر من مجرد أزمة اقتصادية رغم أن ظاهرها اقتصادي بالطبع، إلا أنها كذلك اجتماعية، ثقافية، سياسية وربما حتى أخلاقية، لتصبح ظاهرة شاملة، وذلك بفعل الآليات العميقة التي تحددها، وكيفيات اندراجها في المجتمعات المعنية، وانعكاساتها، بحيث تطلبت هذه الأزمة إعادة نظر عميقة في وضع الأمور القائمة، سواء على مستوى مختلف الهياكل والمؤسسات أو القيم، أو ربما خصوصا على مستوى مختلف العلاقات التي تربطها ببعضها البعض، مؤثرة بذلك في البنية الاجتماعية بكاملها، ما انعكس حتى على التوجهات الفكرية لبعض العلوم والتخصصات.

وعلى الصعيد العالمي توجد أزمة كثيرا ما يتم إهمالها، ألا وهي أزمة العلوم الاجتماعية نظرا إلى الصعوبات التي تجدها هذه الأخيرة في تطويق الأوضاع المذكورة بصفة جيدة، وهذه في نظرنا إحدى المعطيات الأساسية التي يجب التنبيه إليها، إذ أن هناك مسارات رامية إلى إعادة ترتيب وإنشاء مفاهيم عديدة كثيرا ما لجأنا إلى استخدامها دون تبصر، ما ساعد على وجود إشكالية عربية ووطنية في مجال العلوم الاجتماعية واستخداماتها.

حيث يدل تطور المجتمع الجزائري على أن الشروط الموضوعية لبروز مختصين في العلوم الاجتماعية في المجتمع، قد توفرت، غير أن الأمر يختلف فيما يخص الشروط الشخصية، أي تلك التي تسمح لهؤلاء المختصين بأن يتولوا حقا وظيفية التفكير النقدي، ذلك أن هذه الشروط، لا تنفصل عن الرواسب الاجتماعية أو الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء المختصين على اختلافها، هذه الرواسب التي تواصل ممارسة التأثير السلبي على نتائج العلوم الاجتماعية وخاصة في ظل تواصل تقمص المختصين في هذه العلوم، لكل ما هو غربي وأكثر من هذا تناوله بشكل من الإعجاب، مما يجعل من الإنتاج الفكري لهؤلاء أمرا معيقا لكل تقدم علمي أو مجتمعي، وعليه يمكن تلخيص حالة العلوم الاجتماعية بتلك العملية الفكرية الموجودة في مجالات مغلقة وتتم بشكل محدود ومجرد في بعض الحالات مما يضعها في خانة القطيعة مع المجتمعات مجال الدراسة.

2- الإشكالية:

إن علم الاجتماع، يعتبر العلم الذي يفترض إقحامه أكثر من غيره من العلوم في مسار التنمية المجتمعية، إذ أنه يطرح مباشرة مسألة علاقاته بالمجتمع نظرا إلى موضوعاته وإشكالياته ومناهجه ونتائجه، لذا يجدر بعلمائه التزود بالوسائل الكفيلة بالتفكير الواعي والواسع قدر الإمكان، حول هذه العلاقة المتعددة، وذلك خدمة لكل من علم الاجتماع نفسه والمجتمع الذي يتطور فيه هذا الأخير.

إن هذه الإشكالية لا تقل قدما عن علم الاجتماع، الذي هو جزء لا يتجزأ منه، حيث أن عالم الاجتماع مضطردائما إلى التساؤل حول علاقته بالمجتمع الذي يعيش ويعمل فيه، ما يطرح مسألة غاية في الأهمية وهي إنتاج علم اجتماع يصلح للمجتمع الذي يعيش فيه عالم الاجتماع، خاصة وأن كل ممارسة سوسيولوجية تتوقف على الدراسة الواعية للعلاقات التي تربط هذا الأخير بمجتمعه.

غير أن التفكير السوسيولوجي في الجزائر، إذا ما نظرنا إليه من هذه الزاوية نادرا ما كان في مستوى المشكلات المطروحة، سواء من حيث الجودة أو الفعالية، ذلك لأن هذا العلم اكتفى بمجرد وصف حالات موضوعية، ولم يتمكن من أن يفرض نفسه كعلم خلاق كفيل بالمساهمة في إرساء أسس التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث يحتاج إلى قلب إطاره النظري والمنهجي رأسا على عقب لكي يكون سندا نظريا لا يمكن الاستغناء عنه لضمان

السير الحسن للتطور والتقدم الاجتماعي ككل، هذا الوضع يجعلنا نطرح تساؤلا مفاده: ماهي الانعكاسات الامبريقية على فهم التغيير الذي عرفه المجتمع الجزائري في ظل ضعف الممارسة السوسولوجية لعلماء الاجتماع في الجزائر؟.

3-تحديد مفهوم علم الاجتماع:

إن تحديد مفهوم علم الاجتماع يقودنا بطريقة أوتوماتيكية إلى فهم مايفترض أن تكون عليه العلاقة بين مهمة الباحث السوسولوجي ومجتمعه الذي ينتهي إليه:

فعلم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد، والأساليب التي يطبقها المجتمع بإتباع المنهج العلمي وخطواته، "ويعتبر توجها أكاديميا حديثا بشكل نسبي، حيث شهد تطورا مذهلا في القرن 19م، أين كان يهتم بشكل أساسي بالعمليات والقواعد الاجتماعية التي تجمع أو تفرق الناس سواء كان ذلك كأفراد أو كجماعات أو تنظيمات اجتماعية"، (طاهر مسعود، 2011، 23-24).

واختلف علماء الاجتماع حول الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع، فمنهم من يعتبره علم العلاقات الاجتماعية، مركزين على الجوانب الصورية لهذه العلاقات دون التركيز على اختلاف ظواهرها أو صورها (التابعي، المكاوي، د.ت، 10)، وأهم ممثلي هذا التعريف "ماكس فبر"، و"جورج سيمل".

وهناك فريق ثان يمثل المدرسة الاجتماعية، ويرى أصحابه أنه علم الاجتماع وظيفته وضع المبادئ العامة والأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية ووضع أسس الدراسة ومناهج البحث، وتحديد النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية، أو باختصار جعل وظيفة المختص في علم الاجتماع، أولا، دراسة إحدى مناحي الحياة الاجتماعية وبحث ظواهرها للوصول إلى القوانين التي تحكمها، وثانيا دراسة المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية والخصائص العامة للعلاقات الاجتماعية والقوانين التي تنظمها وقوى تطور المجتمع وتقدمه (التابعي، المكاوي، د.ت، 12).

وهذا ما يعطي صفة الواقعية لهذا الفريق مقارنة بسابقه، على اعتبار أن علم الاجتماع ليس مجرد قائمة من المقولات المجردة التي لا حياة فيها ولا موضوعية فالمقولات يجب أن ترتبط بالحقائق التي تنطوي عليها مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، باعتبارها سابقة من المجتمع والنشاط المجتمعي، فهذا الذي يوجد ويطورها، وعليه لا يمكن دراستها بمعزل عن تجسيدات الواقعية والاجتماعية (الخشاب، 1996، 22).

وآخرون يرونه علم يدرس المبادئ التي تحقق الوحدة المجتمعية وتطوره، أمثال "ماكيفر"، وفريق آخر تماما يرى بأن وظيفة علم الاجتماع الأساسية هي دراسته التراث الاجتماعي بمكوناته (عادات، تقاليد، أعراف) أمثال "سمنر"، وهذا الفريق الأخير يتجه بعلم الاجتماع اتجاها أنثروبولوجيا (الخشاب، 1996، 23).

وبغض النظر عن كل هذه الاختلافات حول تحديد موضوع علم الاجتماع الحقيقي، فإنها تتفق جميعا في اعتبار موضوع هذا العلم هو دراسة مجتمعه في بنائه ونظمه وظواهره، بشكل علمي تحليلي تفسيري، للوصول إلى جملة القوانين التي تحكمه وهي بذلك تتفق مع ذلك التحديد القديم الذي سبق وأعطاه "ابن خلدون" لعلم العمران البشري، حيث يدخل في نطاق دراسة هذا العلم، حياة الأفراد في المجتمع والعلاقات التي تنشأ بينهم، والقواعد المنظمة لهذه العلاقات ودراسة تراثهم ومعتقداتهم وحضارتهم بكل مكوناتها ومعايير الأخلاق ومظاهر التقدم والتنظيم الاجتماعي (ابن خلدون، 2014، 13).

غير أن علم الاجتماع في سياق بحثه عن تحديد دعائم استقلاله كعلم، لم يكن يعتبر هذا الاستقلال غاية في ذاته، ولم يكن حريصا على جعل هذا الاستقلال مطلقا، لأنه من جهة أخرى بحاجة إلى العلوم الاجتماعية

البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي بين التراث النظري الغربي والإخفاق الإمبريقي - علم الاجتماع نموذجاً - (دراسة نظرية)

الأخرى، ليزيد من درجة تميز منهجه وموضوع بحثه، وعموماً يمكن توضيح نقاط التقاء علم الاجتماع بباقي العلوم الاجتماعية فيما يلي:

أ- يشترك علم الاجتماع مع علوم الأنثروبولوجيا والنفوس والاقتصاد والسياسة وغيرها في دراسة موضوع واحد وهو الإنسان أو النشاط الإنساني، فعلم الاجتماع يدرس نشاط الإنسان الاجتماعي، وعلم النفس يدرس السلوك الإنساني للفرد، والأنثروبولوجيا تدرس الإنسان باعتباره كائناً عضوياً واجتماعياً وثقافياً، والاقتصاد يدرس السلوك الإنساني العملي والسياسة تدرس سلوكه السياسي، والفارق فقط يكون في طريقة تناول هذا الموضوع أو الهدف أو المدخل العام. (شليبي، 2012، 47).

ب- إن الاختلاف بين هذه العلوم في الموضوع والهدف والمدخل لا ينفي العلاقات بينها، فعلم الاجتماع يهدف إلى تحقيق التكامل المعرفي حول الإنسان والمجتمع، هذا التفاعل يتحقق بين علم الاجتماع وعلم النفس عند دراسة كل منها للتنشئة الاجتماعية كعملية مستمرة طيلة حياة الإنسان. يتعلم خلالها القيم والمعايير والثقافة. فيتحول فيها من شخصية بيولوجية إلى كيان اجتماعي، ملتزم بالقيم والمعايير الموجهة للسلوك، فعند دراسة علم الاجتماع هذه الظاهرة فإنه يبدأ مما انتهى عنده علم النفس من فهم نظري للشخصية ككيان اجتماعي. (الزاهري، 2010، 25).

وعند دراسة علم النفس للجماعة، يظهر فرع جديد هو علم النفس الاجتماعي، والعلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد وثيقة، فعند دراسة هذا الأخير للثروة من حيث طبيعتها وإنتاجها وتوزيعها واستهلاكها، فذلك لا يكون إلا في مجتمع، أي كعمليات اجتماعية، حيث حاول علماء الاجتماع المعاصرون إنشاء فرع جديد لعلمهم يدرس ظواهر الاقتصاد كظواهر اجتماعية تخضع لعلاقات وعوامل اجتماعية، هو علم الاجتماع الاقتصادي، حيث يدرس أصول الإنتاج والاستبدال والتوزيع ومراحل تطورها والقوانين المتحكمة فيها واختلاف أشكالها باختلاف المجتمعات والشعوب، واضعين قوانين مستمدة من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية معاً.

وتظهر العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة في ميل مجموعة من علماء السياسة إلى تحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي، فأصبحت مفاهيم المجتمع المدني والبناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي من الأدوات التصورية والفكرية المستخدمة عند هؤلاء في تحليل ظواهر الدولة والحكومة وغيرها، فالمتهمين بالمسائل الاجتماعية لديهم معرفة واضحة بالقوانين التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية، أو المبادئ التاريخية المتحكمة في البناء الاجتماعي، بينما علماء السياسة لا يعرفون الكثير عنها، وعليه تمخض عن العلاقة بين السياسة والمجتمع، علم الاجتماع السياسي، وهو الفرع الذي يهتم بدراسة النظم والظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع السائدة. (الفوال، 1982، 10-11).

وعموماً فإن علم الاجتماع في طريق تحديده لمعالم استقلالته لم يبحث عن الاستقلال المطلق عن غيره من العلوم، وإنما استقلال نسبي يسمح بوجود علاقة تفاعلية متبادلة بين هذه العلوم بهدف الوصول إلى بناء متكامل للمعرفة الإنسانية.

إن التطور الكبير الذي عرفه العقل البشري في العصر الحديث يجعله يختلف اختلافاً ملحوظاً عن العصور الماضية، خاصة وأن هذا التطور كان مصاحباً للعديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

حيث تميز هذا العصر بالاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين النظرية والمنهجية والإطار العام المرتبط بتصوراتهم وأفكارهم وحتى أيديولوجياتهم عند تناولهم لمختلف هذه التغيرات وآثارها ونتائجها، وما ساعد الباحثين

في علم الاجتماع تلك التطورات في المناهج وأدوات جمع البيانات الكمية والكيفية، والتي تلعب دورا كبيرا في تسهيل دراسة الظواهر والمشكلات والقضايا التي اهتموا بدراستها، وهذا ما يظهر عند الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، في مقدمتهم "أوجست كنت"، "دوركايم"، "وماكس فير"، وغيرهم، هذا الوضع وهذه التسهيلات في الدراسة والبحث لم تكن متوفرة لدى الدارسين والباحثين الغربيين في العصور الوسطى، الذين قيّدت الكنيسة ورجال الدين كل أنشطتهم وأعمالهم التي تعد خروجاً عن النمط الفكري والثقافي والعقائدي السائد في كل أوروبا.

فإذا كان الأمر كذلك في المجتمع الغربي باختلاف العصور والظروف التاريخية، فما بالك بالمجتمع العربي ذو الخصوصية المختلفة جذريا عما هو في المجتمع الغربي؟.

4- واقع العلوم الاجتماعية في المجتمعات العربية:

تتعرض العلوم الاجتماعية إلى النقد من حين لآخر بشكل أو بآخر، إما بسبب توجهات المتخصصين فيها، وإما بسبب إنتاجها، ، مما يطرح مسألة سمعة العلوم الاجتماعية والتي تعتبر مسألة أساسية نظرا إلى أن ما هو مفروض يتمثل في علاقة حقيقية بين الأسرة العلمية للعلوم الاجتماعية والمجتمع، لذلك ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل إقامة حوار دائم بين المجتمع بكل مكوناته وثوراته المتمثلة في مختلف عناصره المعنية (قطاعات الإنتاج، المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من عناصر الأسرة العلمية وخاصة الجامعية...الخ)، من جهة وأسرة العلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

وإذا كان بالإمكان تلخيص الوضع السائد ضمن أسرة العلوم الاجتماعية فإنه الاغتراب، وذلك بسبب ثلاثة عوامل أساسية، يرتبط الأول منها بطبيعة ومناهج التعليم، والثاني بالبحث والثالث بالصلة مع بقية المجتمع.

ففيما يتعلق بالأول فهو مرتبط بتلك المناهج التدريسية التي تشمل جميع المراحل الدراسية، وخاصة الليسانس منها والتي توضح بطريقة أقرب ما تكون إلى العشوائية، فضلا عن التغييرات التي تشهدها هذه البرامج والمناهج من سنة لأخرى، دون أن ترتبط هذه التغييرات بالواقع الاجتماعي للمجتمع، وخاصة القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية فيه، ولا بخصوصية المجتمع القيمية، الثقافية، الإيديولوجية، والاجتماعية...الخ.

أما العامل الثاني والمتعلق بالبحث العلمي فإن هذا الأخير يعرف حالة من الاغتراب والاضطراب واللا فاعلية الامبريقية في المجتمع، لأن الوضع يتميز بغياب التحفيز على المنافسة في مجال البحث ، وذلك لعدة أسباب أهمها تحكم المنطق الفردي في البحث العلمي بدل المنطق الجماعي للعملية التنموية، أو بمعنى آخر غياب التصور الإستراتيجي الذي يتحكم في عملية البحث العلمي، بما يخدم المصلحة المجتمعية، فضلا عن ما يمنح من امتيازات للبحث العلمي والباحثين بما يحفزهم على بذل الجهود التي تخدم نفس الإستراتيجية التي سبق وتكلمنا عنها، وأخر الأسباب، عدم اتضاح المغزى من أغلب البحوث العلمية، بسبب وجود نوع من القطيعة بين عملية البحث العلمي والمجتمع الذي يفترض أن توجه هذه العملية جهودها خدمة لتطوره وازدهاره ورقيه، وهو العامل الثالث والهام، بحيث لا يمكن أن نضفي قيمة على البحث العلمي، إلا إذا تجلت العلاقة العملية للبحث بباقي المجتمع، فالحاجة ملحة إلى روابط قوية تجمع في إطار مجهود واحد يرمي إلى تطبيق منطق التنمية المجتمعية الشاملة، كل من قطاع البحث والقطاعات الإنتاجية على الخصوص.

"فمن زاوية نظر المجتمع تبدو العلوم الاجتماعية كمجموعة غامضة يصعب إدراكها إذا ما استثنينا بعض الفروع النادرة التي تؤدي إلى تخصصات مهنية معروفة اكتسبت مصداقيتها وشرعيتها اجتماعيا منذ سنوات عديدة،

البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي بين التراث النظري الغربي والإخفاق الإمبريقي - علم الاجتماع نموذجاً - (دراسة نظرية)

فالحرص الملح على الطابع العملي لاستخدام العلوم الاجتماعية لأغراض عملية هو ما يميز الخطاب الذي يخصص به المجتمع هذه العلوم الاجتماعية" (سفير، دت، 151).

والمشكلة المطروحة في هذا الموضوع هو تحويل العلوم الاجتماعية إلى أدوات محصورة في مجموعة من الصفات التي تساعد على التعرف على المجتمع، مما يفقدها كلياً طابعها الأصلي، كما أن الطلب الاجتماعي ظل قديماً يهدد بتوجيه أغلب العلوم الاجتماعية نحو متطلبات بعيدة عن المهام العلمية النبيلة التي تبرزها الإشكالية الخاصة بمجال العلوم الاجتماعية، هذا إن وجد فعلاً إشكالية تخضع إلى مثل هذا المقياس.

فخطر حصر العلوم الاجتماعية في جزء صغير من مهامها وارد إذا لم تفرض هذه العلوم نفسها عن طريق جودة إنتاجها وباحثيها، والأمر هنا لا يتعلق بمحاولة إضفاء الشرعية على وجودها بقدر إظهار الصلة الوثيقة التي تربطها بكل جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي يمكنها أن تقدم لها مساهمة لا بديل لها، فتجارب كل المجتمعات التنموية أبرزت ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لنجاح هذه الأخيرة ما يدل على الدور الإستراتيجي الذي تؤديه العلوم الاجتماعية بكل فروعها في العملية التنموية.

5- دور النظرية في علم الاجتماع:

منذ ظهر علم الاجتماع وهو يستمد من النظرية مفاهيمه ومصطلحاته وتوجيه جميع معارفه من أجل المساهمة في تقدم المجتمع ورقبه، فامتلاك نظرية علمية متكاملة الشروط بإمكانه أن يواجه الواقع الاجتماعي بالتحليل والتفسير (زعيبي، 1999، 218).

هذه النظرية السوسيولوجية من المعلوم أنها قد ظهرت وترعرعت وتطورت في بيئة غربية، ما جعلها تخضع على مدار عقود من الزمن لعقائد وأيديولوجيات المجتمعات الغربية، ما خلق جدلاً لا يزال قائماً إلى اليوم، حيث أن هذه المسألة ليست تاريخية بقدر ما هي مندرجة في صميم الصراع النظري الأيديولوجي الدائر حول المسألة المتعلقة بالبناء النظري لعلم الاجتماع، ما جعل هذا العلم يصنف إلى علم اجتماع ثوري وآخر برجوازي محافظ، وكلا الاتجاهين لهما ارتباط وثيق بالواقع الاجتماعي المعرفي الذي نشأ فيه، حيث تمثل عند المحافظين في الرغبة أساساً في إصلاح المجتمع الذي زعزعته الفلسفات النقدية والحركات الثورية، ومحاولة العمل على تغيير أوضاع المجتمعات رأساً على عقب والثورة على كل حالات الاستغلال والهيمنة الرأسمالية، هذا عند الراديكاليين (سلم، 1992، 209).

فدراسة التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع ومعالجة آثاره ونتائجه كان محل اهتمام كل المفكرين في الميدان الاجتماعي حتى قبل ظهور علم الاجتماع، فمثلاً ("جون جاك روسو" في تشخيصه لمسببات وأسس إقامة العقد الاجتماعي كان انطلاقة من التحليل لواقع مجتمعه السياسي الاجتماعي)، وكذلك الأمر لعلماء الاجتماع، فقد كان التغير الحاصل في مجتمعاتهم بمختلف المفاهيم المرتبطة به من تطور وتخلف دوماً مجال الدراسة الأساسي عندهم رغم اختلاف المنطلقات الأيديولوجية لديهم، ما جعل من نظرياتهم نتاجاً طبيعياً لواقعهم الفكري - السياسي - الثقافي - الديني - الاقتصادي والاجتماعي كما كانت أهدافهم العلمية تخدم بشكل واضح أهدافهم العملية المجتمعية أو الشخصية الأخرى.

إن الظروف التي نشأ فيها علم الاجتماع الغربي سوسيو تاريخياً، كلها شكلت خطاباً سوسولوجياً له أهداف تختلف عن أهداف المجتمعات الأخرى، بحيث وكما هو متعارف عليه فإن علم الاجتماع في مجمله كان نتاجاً طبيعياً لأزمة المجتمع الغربي الاقتصادية والسياسية والفكرية، التي عاشتها أوروبا في القرنين 18م-19م، والتي أدت إلى كسر

المقومات الإقطاعية والدينية الكنسية، فظهر الفكر النقدي الرافض للأوضاع القائمة، ما أدى إلى ظهور خطاب سوسولوجي، تحكمه نظريات تستجيب لمعطيات الواقع، وتحللها وتناقشها وفي ضوء ذلك تقترح الحلول لها، "ما يؤكد العلاقة الراسخة بين علم الاجتماع واهتماماته ودراساته، بكل ما يحويه من مفاهيم ونظريات وتوجهات وبين الواقع الاجتماعي والفكري العام للمجتمع، وبالتالي كان التغيير والتطور بين هذا العلم ونظرياته بالموازاة مع كل التغييرات الحاصلة في المجتمع" (دناقة ، 2016 ، 46).

في حين ظل علم الاجتماع عاجزا على تقديم الفهم والتفسير والتأويل المنتظر منه حول مختلف القضايا المجتمعية المعاشة، رغم تسارع وتيرة التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، بسبب المكانة الهامشية التي ظل يحتلها المختص في علم الاجتماع، فإذا كان كبار المنظرين في علم الاجتماع في المجتمعات الغربية هم شاغلي مناصب هامة إما سياسية وإما ثقافية وإما اقتصادية أو غيرها، وأغلب المؤسسات عندهم لا تخلو مخططاتها وبرامجها من دعم أبحاث المختصين في علم الاجتماع، فإن دور المختص في علم الاجتماع عندنا لا يكاد يظهر إلا عند وقوع المشاكل والأزمات، ليقصر دوره على تحليل مسببات وعوامل نشوئها، رغم أن هذه المهمة يفترض أن تكون قبلية وليس بعدية دوما بالضرورة، لياخذ المختص في علم الاجتماع صفة المصلح أو المحقق الاجتماعي فحسب.

6-مظاهر العجز الامبريقي لعلم الاجتماع:

رغم التأكيد والاتفاق على أهمية علم الاجتماع كحقل من حقول المعرفة العلمية، إلا أن حالته لا تختلف عن حالة أغلب العلوم الاجتماعية وحتى بعض العلوم الطبيعية، وخاصة فيما يتعلق بعدم قدرته على تحقيق بعض أهدافه واقعيًا، وفي بعض الحالات عندما يجد نفسه في حالة قطيعة شبه كلية بواقع المجتمع المدرس، ما يطرح مسألة ما يصطلح عليه بحالة الاغتراب عن الواقع الاجتماعي، ولعل هذا الأمر يرتبط بأزمة علم الاجتماع الغربي نفسه والذي عندما تستورد نظرياته ومفاهيمه الجاهزة، ينقل بدوره تلك الأزمة الكبيرة التي يعانيها عند استخدامه في مجتمعاتنا، أو بتعبير آخر يمكن وصف حالة علم الاجتماع في مجتمعاتنا بأنها امتداد لأزمة علم الاجتماع الغربي، هذه الأزمة يمكن أن تظهر بشكل جلي وواضح في عدة جوانب ومجالات، أهمها:

6-1-غموض دور عالم الاجتماع:

كثير الحديث في السنوات الأخيرة عن علاقات بين الباحثين في مجال علم الاجتماع ومختلف قطاعات الأنشطة المجتمعية، غير أن هذه العلاقة رغم وجوب وجودها إلا أنها بقيت تخضع لمجموعة من الظروف والتقلبات، وذلك بسبب غياب هياكل قائمة بذاتها تضمن وجود واستمرار وفعالية هذه العلاقة، ما يجعل من المجال الفكري لعلم الاجتماع يكاد يكون منعزلا عدا بعض المؤسسات والمحافل التي تحاول أن تبرز مجال ممارسة مهنة عالم الاجتماع وبالتالي مجال تعبير وتطور علم الاجتماع في مجتمعاتنا، أين يتجلى بوضوح الاهتمام الضعيف جدا بهذه المهمة، إذا ما استثنينا بعض المؤتمرات والملتقيات والندوات التي ينظمها المختصون في مجال هذا العلم، "وذلك ضمن أطر أكاديمية محضة، تبرز الهوية الشاسعة بين عالم الاجتماع ومجتمعه، فعلاقة عالم الاجتماع بمحيطه تتسم بتضافر عوامل موضوعية وذاتية، ظرفية وبنوية، لا تشجع إطلاقا على إقامة حوار جاد وفعال بين علم الاجتماع والمحيط الاجتماعي". (العاطفي، 2010 ، 97).

أما إذا حاولنا النظر إلى المسألة من زاوية المجتمع، من حيث طريقته في إدماج علم الاجتماع ومختصيه، فإننا لا نلاحظ وجود أية دلالات على الوظائف الاجتماعية الواقعية والميدانية للمختص في علم الاجتماع في مجتمعاتنا، ولا على وجود أي صدى لهذا العلم واقعيًا.

البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي بين التراث النظري الغربي والإخفاق الإمبريقي - علم الاجتماع أنموذجا - (دراسة نظرية)

"فمكأنة ودور علم الاجتماع هامة جدا من الناحية النظرية، لكن واقعا نجد وظيفة عالم الاجتماع تكاد تختصر في المجال الأكاديمي، وربما قد لا نكون مبالغين إذا قلنا بأن هذه الوظيفة لا تتعدى التدريس في بعض المؤسسات الأكاديمية ونقصد بها هنا الجامعات". (سفير، د.ت، 39).

وحتى الفئة القليلة من علماء الاجتماع المشتغلين في القطاعات المنتجة أو الخدماتية، توضح أن علم الاجتماع عندنا على المستوى المجتمعي ظل غير معروف أو غير معترف به، رغم أن عدة تخصصات أخرى من العلوم الاجتماعية قد تمكنت من فرض نفسها مجتمعيا مثل (علم النفس، الحقوق، علم الاقتصاد وغيرها)، أو ربما إغفال دور عالم الاجتماع قاد إلى وجود تصورات خاطئة، تؤدي إلى الإساءة لفهم وظيفة علم الاجتماع، ما يجعله في وضع معزول تماما عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والتنموي بشكل عام.

2-6-القطيعة مع الواقع:

تصنف المجتمعات العربية في خانة المجتمعات المتخلفة، بسبب العديد من المشكلات، مع تميزها بواقع بنائي خاص، وخصوصية تاريخية تصعب من مهمة علم الاجتماع التفسيرية على النحو الذي وجد عليه هذا العلم (علم غربي)، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا العلم لم يعهد مثل هذه التعقيدات المجتمعية، ما يجعل من علم الاجتماع الغربي بأطره الفكرية والنظرية والمفاهيمية في حالة عجز نسبي عند التعامل مع الواقع المتخلف لمجتمعاتنا.

فإذا كان علم الاجتماع قد تطور في بيئة غربية، فإنه من الطبيعي أن تكون الدراسات التي تتناول المجتمعات غير الغربية ذات صفة انطباعية (زام، 2002، 234)، حيث يلاحظ أن هذا العلم يقدم نوعا من التفسيرات المضللة، فالمعرفة السوسيولوجية عموما الموجهة لدراسة واقع مجتمعاتنا تتم من واقع غربي وإن كانت تلك العملية تتم من طرف باحثين محليين إذا صح هذا التعبير، ما يجعلها مجرد خطابات غريبة، فبدل إنتاج المعرفة بشكل محلي، نجدتها تترجم رؤى خارجية غريبة.

ولعل أهم مسببات حدوث هذه القطيعة بين علم الاجتماع وواقع مجتمعاتنا المتخلفة يكمن فيما يلي:

- العجز الإمبريقي للفكر السوسيولوجي الغربي بسبب إغفاله أو عجزه عن فهم الخصوصية التاريخية لباقي المجتمعات، حيث شكل علم الاجتماع الغربي ما يشبه القوالب الجاهزة لتطبيقها على البناء الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة، انطلاقا من تقسيمها وتجزئتها بشكل يضفي السلبية على طبيعة الأبنية الاجتماعية، وتناول واقعها بنظرة سلبية مسبقا.
- كل المدارس السوسيولوجية واتجاهاتها، وجهت لمعالجة واقع المجتمعات المتخلفة من أجل إثبات جمود الأبنية الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، ورغم ظهور محاولات نظرية عديدة في النصف الثاني من القرن العشرين والتي حاولت إعطاء تصورات جديدة عن هذا الواقع بسبب العجز الإمبريقي الذي سجلته الاتجاهات النظرية الكبرى قبل ذلك، إلا أنها ظلت قاصرة بدورها. بسبب عدم أخذها من الواقع منطلقا لبناء التصورات النظرية (مساك، 2004، 96).
- أغلب التفسيرات التي تناولت أبنية المجتمعات المتخلفة، اعتبرت من هذه الأخيرة (المجتمعات المتخلفة) أبنية جامدة بغرض تبرير الحركة الاستعمارية في مرحلة تاريخية معينة، والهيمنة والاستغلال الغربي لها في مراحل لاحقة، حيث أن ظهور أطر نظرية حديثة بعد الحرب العالمية الثانية، لمعالجة واقع المجتمعات المتخلفة، كان هدفها ليس التغيير المرغوب الذي يقود للتنمية الحقيقية والفعالية، بقدر ما هو إحداث تنمية في ظل الشعبية للغرب، فكانت الممارسة العلمية بما

فيها السوسيوولوجية تعكس وضعا يتسم بالشعبية والخضوع أيضا لكل ما هو غربي، ما جعل من كل النظريات السوسيوولوجية عديمة الصلة بالمشكلات الاجتماعية الحقيقية للواقع الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة عموما والعربية خصوصا والجزائر واحدة من هذه الأخيرة.

3-6- غياب الإنتاجية المعرفية:

في ظل غياب منظومة حقيقية للبحث العلمي في المجتمعات المتخلفة عموما والجزائر خصوصا، ظهر عجز معرفي سوسيوولوجي واضح فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة لقضايا ومشكلات المجتمعات المتخلفة، وهو الدور الإنتاجي الذي يفترض انتظاره من الممارسة السوسيوولوجية في أي مجتمع بشري، ولعل لذلك علاقة مباشرة بالجانب المفاهيمي للتحليل السوسيوولوجي والذي غالبا ما يكون غير عملي، خاصة عندما يتعلق الأمر بواقع له خصوصياته ومميزاته السوسيو تاريخية، هذا الواقع يختلف كليا عن ذلك الواقع الذي ظهرت ونمت فيه هذه المفاهيم، وبشكل آخر فإن مسألة مراعاة الخصوصية يعتبر من المعطيات التي يتحتم على أي باحث سوسيوولوجي أن يأخذها بعين الاعتبار، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن دور أو وظيفة المختص في علم الاجتماع في مجتمعاتنا لا تكاد تخرج من أسوار الجامعة على اعتبار أن هذه الأخيرة هي المجال الوحيد تقريبا الذي يمارس فيه هذه المختص مهمته، "حيث يرى الكثير من الملاحظين في هذا الإطار أن الجامعة اليوم أصبحت تتكون من مجموعة من الموظفين وليس منتجين للمعرفة، بما يؤدي إلى توجيه القرار السياسي في البلاد، أي توجيهه من خلال المعرفة في خدمة المجتمع وأهدافه ومخططاته". (adel, 2001, 93).

"فعلم الاجتماع بالخصوص في مجتمعاتنا مطالب بإعادة تحليل وفحص التراث السوسيوولوجي المتراكم، وذلك باختيار مختلف الأفكار والتصورات والنظريات والمفاهيم للإطلاع على ما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم هذا الواقع وتحليله وتشخيصه وبالتالي تطويره". (معتوق، 2000، 21)، خاصة وأن هذا الجانب بالذات هو السبب الحقيقي وراء جعل علم الاجتماع من أكثر العلوم رفضا على المستوى المجتمعي، لما لأبحاثه ودراساته من عجز إنتاجي فيما يتعلق بدراسة وتحليل وتشخيص الواقع، وبالتالي تحقيق الغرض منه على المستوى العملي.

7-النتائج والمقترحات:

إذا كان علماء الاجتماع الغربيون قد تصوروا دور ووظيفة علم الاجتماع هو الرقي بالمجتمع البشري في ظل التأكيد على المضمون الفعلي لهذا العلم، ألا وهو دراسة الأفعال الإنسانية المستهدفة لغايات تحدده من أجل العمل فيما بعد على التوجيه الأمثل والأحسن لهذه الأفعال بما يخدم المصلحة العامة المجتمعية، (معتوق، 2006، 16-17)، فإن دور علم الاجتماع في مجتمعاتنا، ظل مهيبا وغامضا، إن لم نقل غائبا بشكل شبه كلي، وذلك بالنظر للمعطيات التالية:

- العمل ولعقود من الزمن على مجرد استيراد المفاهيم والنظريات، بما في ذلك الأدوات والتقنيات المنهجية من طرف المختصين في علم الاجتماع في بلداننا من البلدان الغربية، الواقع بكل تعقيداته، "كان الاكتفاء بإسقاط النماذج الجاهزة، عاملين بطريقة غير مباشرة على إخضاع واقع مجتمعاتهم لهذه النماذج بدل الانطلاق من الإيمان بأن كل واقع له خصوصيته وبالتالي له نظرياته ومفاهيميه الأصلح لمعالجته معالجة علمية منطقية صحيحة"، (أحمد طعيمة، 2004، 102).

البحث في العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي بين التراث النظري الغربي والإخفاق الإمبريقي - علم الاجتماع نموذجاً - (دراسة نظرية)

- تكاد تقتصر أغلب البحوث السوسولوجية في مجتمعاتنا والجزائر واحدة منها على الجانب الأكاديمي التدريسي، والقيام بالبحوث بغرض تحصيل الشهادات العلمية أو الترقيات، بعيداً عن الدور الحقيقي للبحوث السوسولوجية والتي ينبغي أن تستهدف بالدراسة والتحليل، تشخيص الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والتربوي، ... الخ، بغرض النهوض بالمستوى التنموي لهذه المجتمعات، الأمر الذي زاد من الفجوة بين هذا العلم، والمجتمعات المتخلفة على اعتبار أن وظيفة علم الاجتماع في أي مجتمع ينبغي أن تضطلع بما يلي، (معتوق، 2006، 18):
 - تحليل نقدي للأوضاع الاجتماعية القائمة.
 - كشف مختلف التناقضات السوسيواقتصادية والثقافية للمجتمعات.
 - التوعية المجتمعية للنهوض بالعملية التنموية الشاملة.
 - الوصف التحليلي للأوضاع القائمة بكل موضوعية علمية.
- لكي يضطلع علم الاجتماع بدوره الفعلي في مجتمعاتنا، فالقائمون عليه بحاجة ماسة إلى تحقيق الاستقلالية التامة عن أصحاب القرارات السياسية وتوجهاتهم المختلفة، حيث تشهد التوجهات البحثية في علم الاجتماع تغيرات تكاد تكون ظرفية متماشية من تلك التغيرات التي تعرفها مجتمعاتنا على المستوى السياسي وحتى الاقتصادي، بحيث تتماشى التوجهات البحثية السوسولوجية مع التوجهات السياسية بكل عيوبها ونقائصها، وما يلاحظ على هذه العلاقة القائمة بين السوسولوجي والسياسي، هو تبعية الأول للثاني، والأمر سيان عندما نتحدث عن أغلب العلوم الأخرى، "ما جعل من الدولة كمؤسسة سياسية صاحبة الخطاب العلمي الاجتماعي في المجتمع، وبالتالي الفاعل الوحيد فيه، ما يضع عالم الاجتماع في خانة التهميش، ويزيد من عقم أبحاثه ونتائجها وبالتالي كل أهدافها، بل ويضفي الصفة الأكاديمية المحضنة لهذا العلم في مجتمعاتنا، وفي ظل استمرار الوضع على ما هو عليه يستمر رفض هذا العلم مجتمعياً لعقود أخرى". (Adel, 2001, 6-7).
- ضرورة إخراج علم الاجتماع من تصنيف العلوم الدنيا، من حيث الاستفادة من محفزات البحث العلمي، باعتبار هذه الأخيرة، هي الآلية القادرة على تطوير أي علم بما يمكنه من ربط نشاطاته ونتائجه بالميادين المجتمعية الأخرى وبالتالي تعزيز المكانة الأكاديمية والعلمية لعلم الاجتماع، ما يضفي الفائدة المرجوة منه، خاصة وأنه العلم الأقدر على الغوص في تشخيص الواقع المعقد لأي مجتمع من المجتمعات.

8. خاتمة:

في ظل كل المعطيات التي سبق تحليلها تبقى الإشكالية الجدلية القائمة بين العلم والمجتمع عموماً والعلم الاجتماعي والمجتمع خصوصاً هي بالتأكيد من اختصاص المجال الواسع للعلوم الاجتماعية بكل تخصصاتها، خاصة وأن هذه الأخيرة قادرة على طرح المشكلة والمساعدة على حلها بكافة جوانبها المتعددة والتي سبق وشخصت.

فكل اختيار يؤمن بإمكانية وجود تنمية علمية حقيقية دون وجود للعلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع منها يكون مجرد هراء نتيجته الفشل لا محالة، بالنظر لافتقاره إلى الوسائل الكفيلة بتمكينه من بلوغ أهدافه

الخاصة، كما أن ذلك سيحدث شرخا في مسألة بلوغ المجتمع لأهدافه التنموية الشاملة لأنه سينقص من قدرات المجتمع كلها في هذه العملية.

إن ما يسجل بالنسبة للدراسات والأبحاث في مجال علم الاجتماع في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا، أنها ظلت بعيدة عن الفعل الاجتماعي الواقعي الإيجابي والفعال، ما جعل منها مجرد خطابات منغلقة على ذاتها ومنفصلة بشكل شبه كلي عن المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي المعاش، إلى درجة أنه لو اختفى علم الاجتماع بممارساته الحالية فإن ذلك لا يكاد يغير شيئا، فوجوده لا يقدم أية إضافة أو حلول للمشكلات والأزمات والقضايا القائمة، وإنما يكتفي بتقديم المزيد من الخريجين الجامعيين الذين يحملون الشهادات الجامعية في هذا التخصص لا أكثر ولا أقل، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من نتائج أبحاثه الأكاديمية التي بقيت حبيسة أدراج الجامعة، ما يجعل من وجود علم الاجتماع أو عدمه سيان في مجتمعنا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن محمد (2014). مقدمة ابن خلدون. ط7. القاهرة، مصر: دار النهضة.
2. التابعي، كمال والمكاوي، علي (بدون سنة). علم الاجتماع العام. (دط). القاهرة، مصر: دار النشر الإلكتروني.
3. الخشاب، الخشاب (1996). المدخل إلى علم الاجتماع. (دط). القاهرة. مصر: بدون دار نشر.
4. الزاهري، صالح حسن أحمد (2010). أساسيات علم الاجتماع النفسي التربوي ونظرياته. (دط). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
5. الفوال، صلاح مصطفى (1982). علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية - علاقات - مجالات وميادين -. ط1. القاهرة. مصر: عالم الكتب.
6. دناقة، أحمد (2016). واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة علم الاجتماع. مجلة دراسات. (09). الجزائر: مخبر الدراسات الصحراوية جامعة بشار.
7. زعيبي، مراد (1999). النظرية العلم اجتماعية-رؤية إسلامية-. مجلة الباحث الاجتماعي. (02). الجزائر: معهد علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة.
8. زمام، نور الدين (2002). معضلات التفسير السوسيولوجي. (دط). الجزائر: دار القصبه للنشر.
9. سفير، ناجي (د.ت). محاولات في التحليل الاجتماعي. ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. سلوم، توفيق (1992). أضواء على الفكر الماركسي. ط2. بيروت، لبنان: دار الفارابي.
11. شوية، سيف الإسلام (2002). السوسيولوجيا في المجتمعات العربية المعاصرة بين الأطروحات الغربية ومحاولات تشكيل خصوصيات فكرية واجتماعية. في علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر (دط).. الجزائر: دار القصبه للنشر.
12. شليبي، عبد الله (2012). علم الاجتماع. (دط). مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
13. مساك، أمينة (2009). علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي. مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية. (04). بسكرة. الجزائر: كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر.
14. مسعود، أحمد طاهر (2011). المدخل إلى علم الاجتماع العام. (دط). عمان. الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

15. Adel,faouzi (année 2001). La méthode socio-anthropologique. ORAN. Algérie : CRASC.